

## الجمعية الامريكية للكورد ASK

### مشروع مراقبة الوعود الانتخابية لبرلمان اقليم كردستان السنة الثانية 2008، البيان الثاني

بعد ان قام ASK بمراقبة الوعود الانتخابية لبرلمان اقليم كردستان ضمن مشاريعه لعام (2006 – 2007) وقد حقق تلك المراقبة نجاحا وقبولا داخليا وخارجيا، لذا قرر ASK مواصلة تنفيذ المشروع وتمديدته للسنة الثانية على التوالي، لذا فأن المرحلة الثانية قد بدأت في (2007/10/1) وسيستمر لغاية (2008/9/30).

في مقدمة بياننا نشير الى انه ما بين مدة (2008/1/1) الى (2008/3/1) هو عطلة شتوية لبرلمان اقليم كردستان ولم تعقد اية جلسة رسمية، ماعدا جلستين الاوليتين كانت في يوم (2008/2/10) لرفع العلم العراقي الجديد ومناقشة العلاقات ما بين حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية ومناقشة مشاكل المواطنين المتعلقة بالكهرباء والمحروقات والسوق وظاهرة انتشار الادوية المزورة ونافذة المفعول. وجلسة اخرى غير عادية في يوم (2008/2/26) لمناقشة الهجوم التركي على حدود اقليم كردستان العراق

في يوم (2008/3/10) انتهت العطلة الشتوية للبرلمان وبدأ بمعاودة جلساته الاعتيادية، حيث تم عقد جلسة عادية في يوم (2008/3/17) للقراءة الاولى لقانون الميزانية في اقليم كردستان الذي قدم من قبل رئاسة مجلس الوزراء، مع قراءة اولية لقانون المطارات المدنية في اقليم كردستان وقراءة اولية لقرار رئيس اقليم كردستان حول رفضه لقانون رقم (35) لعام (2007). وقراءة اولية لقانون ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان الذي قدم من قبل مجموعة من اعضاء البرلمان، مع قراءة اولية لقانون حماية البيئة الذي قدم من قبل رئاسة مجلس الوزراء وقراءة اولية للمشروع الخاص بتحديد يوم (4/16) من كل عام كيوم للبيئة الذي قدم من قبل مجلس الوزراء، مع قراءة اولية لمشروع قانون اللجنة الاولمبية الكردستانية.

في يوم (2008/3/30) تم عقد جلسة خاصة لعرض ومناقشة مشروع قانون تنظيم استعمال الاراضي الزراعية في اقليم كردستان الذي قدم من قبل مجلس الوزراء، مع مناقشة مشروع المجلس الاستشاري الاعلى الذي قدم من قبل مجلس الوزراء.

وتم عقد جلسة اخرى يوم (2008/3/31) لتكملة المناقشات حول مشروع قانون تنظيم استعمال الاراضي الزراعية في اقليم كردستان الذي قدم من قبل مجلس الوزراء، مع مناقشة مشروع المجلس الاستشاري الاعلى الذي قدم من قبل مجلس الوزراء.

### متابعة بعض الوعود الانتخابية

(1) الوعد رقم (2) الخاص بتوحيد وحماية مكتسبات شعب كردستان.

رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على الانتخابات و مرور اكثر سنتين ونصف على تشكيل حكومة اقليم كردستان، الا انه لم تتوحد بعد الثلاث وزارات الاساسية: البيشمركة، الداخلية والمالية، وهذا ما صعب عمل الحكومة، خصوصا من الجانب المالي، لانه لحد الان يوجد ميزانيتين لحكومة واحدة، وهذا ما ادى الى ازعج عدد كبير من اعضاء البرلمان انفسهم، لانهم طالوا كثيرا بضرورة توحيد الوزارات، الا انه لم يستجب لمطالبهم بعد.

(2) الوعد رقم (3) الخاص بعودة المناطق الكوردية التي تعرضت للتعريب ابان حكم النظام

السابق التي تدخل ضمن المادة (140) من الدستور العراقي.

مع ان البرلمان قد شكل لجنة لمتابعة هذا الموضوع وتم عقد عدة جلسات خاصة ان تأجيل تنفيذ المادة قد سبب احباطا في الشارع الكردي، لأن رئاسة اقليم كردستان عندما وافق على تأجيل وتمديد الموضوع، لم يعود الى رأي الشارع الكردي، بأن عددا من اعضاء البرلمان قد اشاروا الى ان قرار التأجيل والتمديد قد صدر خارج البرلمان وان القيادة الكوردية قد وافق على التمديد، ومن ثم طالب بعقد جلسة للبرلمان للتصديق على التمديد وانه لم يتم العمل الجدي لتنفيذ المادة (140) رغم مرور اكثر من ثلاثة اشهر على التمديد.

(3) الوعد رقم (13) الخاص بتنظيم قوة بيشمركة كردستان كقوة نظامية حديثة وتوفير

الاسلحة اللازمة لحماية المكتسبات الكوردية.

بالنسبة لهذ الوعد حاول البرلمان كثيرا للضغط على الحكومة لتوحيد وزارة البيشمركة، الا ان هذه الجهود لم تثمر عن شيء لحد الان.

(4) الوعد رقم (16) الخاص بتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وزيادة رواتب الموظفين

والمقاعدين، وخصوصا ذوي الدخل المحدود.

هناك محاولة من هذا القبيل، ولكنه كان بمبادرة من مجلس النواب العراقي، وليس برلمان اقليم كردستان. كان لزاما على البرلمان ان يسيطر على السوق بشكل احسن لاحداث نوع من التوازن ما بين دخل الموظف وارتفاع الاسعار، رغم انه كان هناك تحرك، الا انه كان بلا نتيجة.

5) الوعد رقم (19) الخاص بحل سريع لمشكلة الكهرباء والمحروقات وتخصيص الموارد اللازمة لذلك.

من الجدير بالذكر انه خلال الحملات الانتخابية يتم وعود المواطنين بهكذا وعود رغم ان المسؤولين انفسهم يعرفون تماما انه ليس هناك حل سريع وفوري لهكذا مشاكل، فخلال (17) عاما الماضية كانت كوردستان تعيش اصعب الاوضاع الانسانية بسبب عدم الكهرباء والمحروقات والمياه النظيفة، ولكن دون ان تكون هناك حل حقيقي لهذه المشاكل.

6) الوعد رقم (20) الخاص بحل مشكلة السكن وتسهيل تكوين الاسرة.

ان عدم وجود وحدات سكنية كان من المشاكل الكبيرة التي يواجه المجتمع الكردي وادى في حالات كثيرة الى تفكك الاسر، ولكن لحد الان لم يكن هناك توجه حقيقي لحل هذه المشكلة، بل ان الشقق السكنية التي بدأت الحكومة على بناءها تحولت هي نفسها الى مشكلة كبيرة ولم تكمل لحد الان من قبل الشركة التركية المشرفة على الشقق.

### اراء البرلمانين الكورد حول الوعود الانتخابية

1) عدد من البرلمانين يعتقدون ان تنفيذ الوعود الانتخابية ليس من واجب البرلمان، بل هو واجب الحكومة التي اعطيت لها الثقة من قبل البرلمان.

2) عدد كبير من البرلمانين يعتقدون ان هذه الوعود الانتخابية كانت وعود كبيرة في الاساس ولا يمكن تنفيذ بعضها وكان يجب عدم تقديم هكذا وعود للانتخابات في واقع اقليم كوردستان كون ان البرلمان في الاقليم لا يمتلك القوة والصلاحيات الواقعية لتنفيذها.

3) عدد من البرلمانين يعتقدون ان هذه الوعود غير واضحة ولا يعرف كيف تتم تنفيذها، لانها كانت مجرد وعود انتخابية لرفع معنويات المواطنين وتشجيعهم للمشاركة في التصويت، وهم كبرلمانين لا يعرفون آلية تنفيذ تلك الوعود.

4) بعض اعضاء البرلمان يعتقدون ان الواقع السياسي في اقليم كوردستان وسيطرة الاحزاب على المؤسسات الحكومية قلل من دور البرلمان كي تكون مؤسسة قوية ضاغطة على الحكومة.

5) عدد من اعضاء البرلمان يعتقدون ان دور البرلمان هو التشريع، ولذلك قام البرلمان من خلال اصدار تشريعات وقوانين الوزارات الحكومية بدورها في تنفيذ تلك الوعود، ولكن ان تنفيذ تلك القوانين يعود في النهاية الى الحكومة التي عليها ان تنفذها وهي المسؤولة عن تنفيذ تلك الوعود.

- (6) عدد من اعضاء البرلمان يعتقدون ان البرلمان ليس فعالا بشكل يسمح له بمراقبة اداء الحكومة ومحاسبتها عند الضرورة، وهو احد المهام الرئيسية للبرلمانات في العالم.
- (7) عدد من اعضاء البرلمان يحملون الوزارات مسؤولية تنفيذ تلك الوعود، لان البرلمان قام بدوره في اصدار قانون الوزارات وتنظيم عملها ان فعلى الوزارات ان تقوم بمهامها الخدمية ازاء المواطنين.
- (8) لوحظ ان مسألة عدم وجود الشفافية في ميزانية حكومة اقليم كردستان المرسلة الى البرلمان، قد ولد حالة من القلق لدى اعضاء البرلمان.
- (9) عند افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان تم عرض مشروعات بعض القوانين التي سبق مناقشتها في الدورة الماضية ولم تكمل، تبين بانه لم تكن من بين تلك المشروعات مشروع قانون منع ختان المرأة في اقليم كردستان والتي سبق ان قدم لها قراءة اولية في الدورة الماضية. بعض من اعضاء البرلمان اشاروا الى انه سبق ان تم اتفاق بين رؤساء الكتل البرلمانية بأن يطلب كل كتلة برلمانية من اعضاءها سحب تواقيعهم على المشروع، حيث بعد نقاش طويل توصلوا الى ضرورة معالجة هذا المشروع بشكل آخر.